

الرأي المطابق للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري لتعيين
رئيس مدير عام مؤسسة التلفزة التونسية

مشروع برنامج إصلاح وتطوير التلفزة التونسية

تقديم خالد نجاح مرشح للمنصب

مشروع برنامج إصلاح وتطوير التلفزة التونسية

الأهداف الأساسية:

- إصلاح الأوضاع الماليّة
- تطوير الإشهار والموارد الذاتية للتلفزة
- التنظيم الإداري
- تنقيح التشريعات المعطّلة
- تطوير الأخبار
- تطوير الإنتاج
- تنويع المضامين
- إثراء البرمجة
- القناة الأولى قناة مركزية
- تحسين التصرف في الأرشيف واطمام رقمته
- تطوير التفاعل مع الجمهور من خلال الوسائط المختلفة
- تحويل التلفزة إلى ورشة عمل
- علاقة شراكة كاملة مع مؤسّسة الإذاعة التونسية

أضع بين أيديكم مشروع برنامجا لإصلاح التلفزة التونسية وتطويرها تطلّعا إلى بلوغ منصب الرئيس المدير العام لهذه المؤسسة العريقة . وهو برنامج يستند إلى معرفة عميقة بشؤون هذه المؤسسة ،نسجتها تجربة خمسة وثلاثين عاما في هذا الدار كان أغلبها في الأخبار وإنتاج البرامج وبعضها في الرياضة

ومجلة الإذاعة والتلفزة والشؤون التجارية . تجربة مكنتني من التعامل الإداري والميداني مع جميع القطاعات في التلفزة . وخبرت من خلالها مكامن الوهن ومكامن القوة في أداء هذا المرفق العمومي في جميع الأحقاب والفترات السابقة والحالية.

وبعد أن كانت التلفزة مقيدة بسيطرة السلطة الحاكمة وتعيش كما البلاد في محيط يمنع الديمقراطية وحرية الإعلام والتعبير ، تخلّصت اليوم من سجنها وأصبحت طليقة وتحوّلت من بوتقة الإعلام الحكومي إلى فضاء الإعلام العمومي. ولكنّ هذه النقلة من وضع إلى آخر لم تكن بالأمر الهين واعترضتها صعوبات.

وبعد فوضى الأشهر الأولى من الثورة التي شملت تقريبا جميع وسائل الإعلام الوطنية ، بدأت التلفزة التونسية تدرك الطريق نحو دورها كمرفق للخدمة العامة وهي تسلكه بحزم وعزم وتسجّل نقاط قوة وأيضا نقاط ضعف. وقد تأثر العمل التلفزي منذ الثورة بعدم الإستقرار الإداري الذي بلغ في بعض الفترات حالة الفراغ التسييري، وتولّى مسؤوليتها منذ الثورة عشرة رؤساء مديرين عامين بين تعيين حكومي رسمي وتعيين حكومي بالنيابة وتعيين بالرأي المطابق من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري. وكان معدّل بقاء الواحد منهم سنة واحدة . وليس هذا السبب فقط هو الذي منع التلفزة من بلوغ المنتهى بل إنّ الحكومة لم تظهر من جهتها رغبة جدية في معالجة ملف الإعلام العمومي برمته ومنه التلفزة.

وتظهر في المؤسسة مؤشرات مهمة على تمسّكها بالقيام بمهام المرفق العمومي بما يقتضيه من استقلالية وحياد وإنصاف ومنها

توفّقها إلى صياغة وثيقة السياسة التحريريّة متناغمة مع وظيفتها ونجاحها في مختبر المواعيد الانتخابية وخصوصا الإنتخابات البلديّة في ماي 2018 والتي قامت بتغطيتها بحرفية ومهنية عالية، وفي احترام تامّ للضوابط والقواعد التي وضعتها هيئة الإنتخابات والهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السمعي البصري.

ويبني المشروع الذي أقترحه لإصلاح التلفزة وتطويرها على هذه المؤشّرات الإيجابيّة ويستمدّ منها تطلّعاته وأهدافه، رغم صعوبة الوضع المالي والإداري في المؤسسة الذي كان نتيجة تراكمات سنوات عديدة اهتمّت فيها التلفزة بشأن النظام وتغاضت عن شأنها، فكثرت ديونها وتضخّم عدد العاملين فيها بما يفوق حاجياتها الحقيقيّة بفعل الإنتدابات العشوائيّة التي لم تخضع إلى قاعدة التناظر في أغلب الأحيان. وازداد وضع التلفزة تآزماً بعد تفرّدها بمؤسّسة خاصّة بها وانفصالها عن الإذاعة واستقرارها في مقرّ جديد الذي تحوّلت إليه مثقلة بالمشاكل. وينقسم برنامج الإصلاح والتطوير الذي أتشرف بتقديمه إلى الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السمعي البصري إلى جزئين أساسيين يتعلّق الأوّل بتشخيص الوضع الحالي للتلفزة التونسيّة وخاصّة على المستوى المالي و التنظيم الإداري، ويتّصل الثاني باقتراح الحلول وتصوّر مجالات التطوير.

1) واقع التلفزة التونسية

أ- الوضعية الماليّة للمؤسسة مثقلة بالديون.

لم يكن انفصال التلفزة عن الإذاعة وانتقالها إلى مقرّها الجديد في هضبة الهيلتون بما كان مفترضا أن يكون من تدقيق وتمحيص فيما هو محمول عليها وما هو محمول على مؤسسة الإذاعة وخاصة فيما يتعلّق بجرد الممتلكات وبالالتزامات الماليّة تجاه عدد من المؤسسات الوطنيّة ومنها اتصالات تونس، وعدد من مؤسسة الإذاعة والتلفزة المنظمات المهنية الإقليميّة التي كانت تنتمي إلى عضويتها وتنتفع بخدماتها نظريًا في بعض الأحيان .

كما جرى انتقال التلفزة إلى مقرّها الجديد دون أن تصفّى ديون الوكالة الوطنية للنهوض بالقطاع السمعي البصري التي كانت ملحقة بالمؤسسة، فتمّ إدراجها ضمن ديون التلفزة، وتبلغ ستّة مليارات وأربعة وخمسين ألف دينار، يتعلّق أغلبها بمستحقّات شركات توزيع البرامج الأجنبيّة . و تضاف هذه الديون إلى خمسة مليارات وثلاثمائة وسبعة وتسعين ألف دينار وهي حجم ديون التلفزة لفائدة أطراف أخرى وفق التقرير السادس والعشرين لدائرة المحاسبات الذي حدّد المبلغ الجملي لديون التلفزة في آخر ديسمبر من سنة 2007 بأحد عشر مليارا وأربعمائة وواحد وخمسين ألف دينار، وهي السنة التي أحدثت فيها مؤسسة التلفزة.

وساءت الوضعية الماليّة للمؤسسة في العام الموالي بارتفاع حجم الديون بعشرة مليارات ومائة وأربعة وخمسين ألف دينار أغلبها

متأنيّة من كلفة برنامج "أحنا هكّة" الذي أنتجته شركة كاكوتوس واقتنته التلفزة بستة مليارات وثلاثمائة واثنين وسبعين ألف دينار، ولم يوفّر سوى مليار منعائدات الإشهار. وسجلت التلفزة في سنة الحجم الجملي 2009 ديونا جديدة بأربعة مليارات، وارتفع بذلك للديون في نهاية تلك السنة إلى خمسة وعشرين مليارا وستمائة وخمسة آلاف دينار منها عشرة مليارات ديون اقتناء برامج أجنبية. وأدى هذا الوضع إلى تراجع قدرة المؤسسة على الإيفاء بتعهداتها وفقدت ثقتها لدى شركات توزيع البرامج الأجنبية بالخصوص وحتى مزوّدين محليين للخدمات. وظلّت التلفزة التونسية تراكم الديون العام تلو الآخر، بل إنّ هذا الملف لم يفتح بصفة جدية، ولم يتمّ درسه بالعمق المطلوب وكان الحلّ التي اعتبرته الإدارات المتعاقبة الأمثل لمسألة الديون وخاصة الأجنبية منها هو الحصول على قرض خزينة لدفع جزء منها. وحتى هذا الحلّ تمّ التعامل معه بتهاون، حيث حصلت المؤسسة في سنة 2012 على قرض خزينة بخمسة مليارات لسداد نسبة من الدين الأجنبي، غير أنّ القدر الأكبر من هذا المبلغ ذهب في غير محلّه، وخاصة في مجال الإنتاج وخلص الساعات الإضافية. وستكمل التلفزة هذا العام سداد القرض ولكنه لم يساهم في حلّ مشكل الديون الأجنبية التي تبلغ حاليا الثمانية عشر مليارا وثمانمائة وسبعين ألف دينار وفق الإدارة الماليّة بالمؤسسة .

و بلغ مجموع ديون التلفزة في موفى سنة 2017 تسعة وثلاثين مليارا وسبعمائة وخمسين ألف دينار منها عشرون مليارا وسبعمائة ألف دينار ديون محلية و البقية ديون أجنبية . وينحصر

الجزء الأكبر من الديون المحليّة في مستحقّات شركة اتصالات تونس (8900 مليون دينار) والديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي (5600 مليون دينار) ومزوّدين آخرين (6200 مليون دينار) وجزء من هذه الديون مراكم منذ اشتراك التلفزة مع الإذاعة في مؤسّسة واحدة. وهذه الوضعيّة تعيق بشكل واضح وملموس عمل التلفزة ويجعلها في مأزق بين سعي إلى التطوير أصبح حتمياً اليوم، وبين سعي إلى تحقيق توازن مالي أصبح ضرورياً لبلوغ التطوير وأهداف المرفق التلفزي العمومي.

جدول في تطوّر ديون التلفزة التونسيّة

| السنة | حجم الديون |
|-------|------------|
| 2007 | 11451 |
| 2008 | 21605 |
| 2009 | 25605 |
| 2017 | 39750 |

ب - تضخّم عدد الأعوان في المؤسّسة

هذه مشكلة كبرى من مشاكل التلفزة التي تشغل حالياً 1114 عونا من مختلف الأسلاك، مائة وواحد منهم يتمتعون بخطط وظيفية، وعشرون في عطلة مرض طويل الأمد، واثنان عشر محالون على عدم المباشرة .

جدول في عدد الأعوان في مؤسّسة التلفزة

| العدد | السلك |
|---------------------------------------|-------------------------------------|
| 295 | الإداري |
| 347 | التقني |
| 162 | الصحفي |
| 310 | الإنتاج |
| مجموع الأعوان : 1114 | مجموع الأسلاك : 04 |

ويستحوذ التّأجير على نحو سبعين بالمائة من ميزانية التلفزة ما يجعل المؤسّسة تجد صعوبات في توفير مصاريف الإنتاج الذي يلبي تطلّعات المشاهدين ويتناغم مع وظيفتها كمرفق للخدمة العامّة، أو كتلفزة لجميع المواطنين في تعدّدهم واختلافهم . فبالعودة مثلاً إلى ميزان العنوان الأول لسنة 2017 يتبيّن أن جملة الموارد المتوقّعة للميزانية بين منحة الدولة وأتاوات الكهرباء و الغاز والموارد الذاتية 56900 مليون دينار لم يتحقق منها سوى 49345 م د في حين بلغت المصاريف الفعلية 60038 مليون دينار ولم تسعف وزارة الماليّة التلفزة حتى الآن بالميزانية

التكميلية وبالتالي يستمرّ عجزها. واستحوذ التّأجير على 39637 م
د من مجموع الميزانية.

تطور مجموع التّأجير

| السنة | الموارد الحاصلة (مليون دينار) | مجموع التّأجير (مليون دينار) |
|-------|-------------------------------------|---------------------------------|
| 2013 | 562006 | 29318 |
| 2014 | 57027 | 30118 |
| 2015 | 55522 | 30717 |
| 2016 | 59329 | 38148 |
| 2017 | 49345 | 39637 |

ويشكّل ارتفاع حجم التّأجير مشكلاً رئيسياً في التلفزة التونسية وهو
ناتج عن العدد المرتفع للأعوان وبما يزيد عن اللزوم والحاجة في
عدد من القطاعات في المؤسسة، ويتوقّع أن تنخفض حدّة المشكل
تدريجياً بداية من السنة الحاليّة وطيلة السنوات الأربع المقبلة
بموجب تقاعد عدد مهم من الأعوان 192 عوناً بالتحديد. فقد تمّ
في الأيام الأخيرة إبلاغ التلفزة بالموافقة على تمتيع أربعة أعوان
بالمغادرة الاختيارية المنصوص عليها في القانون عدد 5 لسنة
2018 والذي لم ينخرط فيه أعوان المؤسسة بكثافة لما يتضمّنه من

غموض ومن مخاطر على مستقبل العون الذي سيبقى دون تغطية صحية ودون جراية تقاعد حتى بلوغه السن القانونية. وستشهد السنوات الأربع المقبلة إحالة 188 عوناً على التقاعد لبلوغهم السن القانونية. ولكن لا يمكن البناء على هذا المعطى رغم أهميته في ظل إمكانات الترفيع قريباً في سن التقاعد إلى 62 إجبارياً في السنتين المقبلتين و65 إختيارياً، وهي إمكانية واردة جداً .

جدول الإحالة على التقاعد القانوني في السنوات الأربع المقبلة

| سنة الإحالة على التقاعد | عدد الأعوان | المجموع |
|-------------------------|-------------|---------|
| 2019 | 35 | |
| 2020 | 52 | |
| 2021 | 56 | |
| 2022 | 45 | |
| | | 188 |

ت- عدم اكتمال الهوية القانونية لمؤسسة التلفزة

وليست الوضعية المالية هي التي تستوعب بمفردها التشخيص السيء لحال المؤسسة. بل هناك عنصر مهم في اعتقادي يعرقل كل عملية إصلاح ويتعلق بعدم وجود نظام أساسي وتنظيم هيكلية للمؤسسة بعد انفصالها عن التلفزة منذ احد عشر عاماً ، شهد العمل أثناءها تطورات كبيرة، وظهرت مهن تلفزيونية جديدة لاتنص عليها القوانين السابقة المنظمة لعمل التلفزة. وبقيت هوية التلفزة القانونية تستند إلى أمر إحداثها سنة 2007. وأرى مفيداً التعرض إلى

بعض التشريعات السابقة وبيان محتواها الذي لم يعد يتوافق مع العمل التلفزيوني وأدوار التلفزة ووظائفها في تونس اليوم.

- سريان الأمر المحدث للمؤسسة حتى اليوم.

تأسست التلفزة التونسية في 31 ماي 1966 وشهدت تطورا على مستوى التشريعات ارتبط بدمجها والإذاعة في مؤسسة واحدة بحيث كان تنظيمها الهيكلي وقانونها الأساسي يخضعان الى هذه الثنائية إلى حين إقرار الفصل بين المؤسستين في سنة 2007 . وكان من المفروض أن تنفرد التلفزة بتشريعاتها الخاصة ولكن ذلك لم يتم وتظل حتى اليوم مقيدة بمقتضيات الأمر عدد 1868 المحدث لها .

ينص هذا الأمر على أن التلفزة التونسية مؤسسة عمومية للقطاع السمعي البصري لا تكتسي صبغة إدارية وتخضع لإشراف الوزير المكلف بالاتصال. وتتمثل مهامها في القيام بالمرفق العمومي التلفزيوني والمساهمة في الإعلام والتنقيف والتعريف بالسياسة العامة للدولة من منطلق مقومات الهوية الوطنية وإثراء المشهد السمعي البصري وتطويره وإثراء المضامين الإتصالية السمعية البصرية من خلال مواكبة الخبر وتوفير المعلومة على المستوى الوطني و الجهوي وتسهيل النفاذ إليها ورصد الأحداث داخل البلاد وخارجها ، ونتاج الأعمال الدرامية والأفلام التلفزيونية القصيرة والطويلة والمسلسلات و الأشرطة الوثائقية وتوظيف التكنولوجيات

المتطورة للإنتاج والمحافظة على المخزون السمعي البصري وترقيمه.

ويمنح هذا الأمر في باب التنظيم الإداري تسيير التلفزة إلى مجلس إدارة يرأسه رئيس مدير عام يعين بأمر ويفوض هذا المجلس للرئيس المدير العام الصلاحيات الضرورية التي تسمح له بإدارة المؤسسة وفق التشريع و الترايب الجاري بها العمل. ويتكوّن هذا المجلس من ثمانية أعضاء يمثلون الدولة يتم تعيينهم بقرار من الوزير المكلف بالاتصال وهم:

- ممثل عن الوزارة الأولى.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالاتصال.
- المدير العام للإعلام.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالتنمية.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالثقافة.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالتربية.

ويتكوّن المجلس أيضا من عضوين آخرين يمثلان مؤسسة الإذاعة التونسية و الديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزيوني يتم تعيينهما بقرار من الرئيس المدير العام باقتراح من المؤسستين ويعد موافقة مجلس الإدارة. ولهذا المجلس الصلاحيات التالية :

- ضبط السياسة العامة في الميدان الفني والتجاري ومتابعة تنفيذها.

- ضبط القوائم الماليّة.
- ضبط الميزانية التقديرية للتصرّف والإستثمار ومتابعة إنجازها.
- المصادقة على الصفقات التي تقوم بها التلفزة وختمها النهائي في نطاق النصوص الجاري بها العمل.
- اقتراح تنظيم مصالح التلفزة و النظام الأساسي الخاص بأعوانها.
- النظر في إحداث القنوات وطرق تنظيمها.
- النظر في التوظيفات المالية و العقارية.

وينص هذا الأمر في أحكامه المختلفة و الختاميّة على أنّ العمل يتواصل بتطبيق أحكام النظام الأساسي الخاصبأعوان مؤسّسة الإذاعة و التلفزة التونسيّة المصادق عليه بالأمر عدد 1788 لسنة 1999 المؤرّخ في 23 أوت 1999.

- النظام الأساسي الخاص بأعوان مؤسّسة التلفزة.

تشتغل التلفزة التونسيّة حاليًا بالقانون الأساسي الذي اشتركت فيه مع الإذاعة ويسمّى حتى اليوم القانون الأساسي الخاص بأعوان مؤسّسة الإذاعة و التلفزة وقد سبق صدوره تاريخ تأسيس التلفزة في 31 ماي 1966 من خلال الأمر عدد 327 لسنة 1958 المؤرّخ في 23 ديسمبر 1958 والذي تضمّن القانون الأساسي الخاص بموظفي الإذاعة و التلفزة وصنّفهم إلى صنفين من الموظفين الإداريين (صنف تابع إلى الإدارات المشتركة بالإدارات

المركزيّة، وصنف تابع إلى الإطارات والوظائف الخاصّة بالإذاعة و التلفزة) وصنف ثالث من الموظّفين فنيين.

وصدر الأمر تزامنا مع قرار من كاتب الدولة للرئاسة بالتاريخ ذاته يضبط النظام الأساسي الخاص بالأعوان المتعاقدين بالإذاعة والتلفزة وصنّفهم إلى موظّفين صحفّيين وموظّفين فنانين.

وتمّ في سنة 1974 إصدار الأمر عدد 153 يتعلّق بضبط القانون الأساسي الخاص بالأعوان المتعاقدين مع الإذاعة والتلفزة، ويلغي القرار السابق المتّصل بالموضوع ذاته. وألغي هذا الأمر في سنة 1990 بصدور آخر تحت عدد 1166 يتعلّق بالنظام الأساسي الخاص لأعوان مؤسّسة الإذاعة والتلفزة التونسيّة والذي تم تنقيحه لاحقا بالأمر عدد 1788 لسنة 1999 وإتمامه بالأمر عدد 217 لسنة 2001.

- التنظيم الهيكلي.

وتعمل المؤسّسة حاليا بمقتضيات الأمر 1236 لسنة 1999 المتعلّق بتنظيم مؤسّسة الإذاعة و التلفزة وقد لجأت الإدارات المتعاقبة إلى إحداث عدد من الخطط الوظيفيّة الجديدة بتسميات داخلية وكانت جميع المذكّرات الإدارية المتضمنة لهذه التعيينات تذيّل بعبارة "في انتظار صدور التنظيم الهيكلي الجديد للمؤسّسة". ولم تكن هذه الخطط المحدثة محلّ دراسة جدوى ونجاعة، بل كانت عشوائية في أغلبها وكان عدد منها مجاملات وترصيات وحتّى سعيا حتى إلى تجميد عدد من الكفاءات. فتشكل بهذه الممارسات خلل في التنظيم الإداري. وتكفي الإشارة مثلا إلى كون عدد من الإطارات

والموظفين يشتغلون في إدارة ، في حين أن تسميتهم الأصلية مسجلة على حساب إدارة أخرى. وقد يكون من المفيد الإشارة أيضا إلى تسمية عدد من الإطارات في خطط وظيفية غير مفعلة أصلا.

ث - وضعيّة الإنتاج

شرعت التلفزة التونسية في الإنتاج بشتّى أغراضه منذ تأسيسها سنة 1966 وكانت تبث بطريق المباشر الأخبار والبرامج والمنوعات والتمثيلات التلفزيونية، حتى توفّرت لها بعد فترة تجهيزات الفيديو التي سمحت بتسجيل البرامج وتكوين النواة الأولى من الأرشيف، وكان هناك نهاية الستينات وحتى نهاية الثمانينات تقريبا حمّس كبير من عناصر الإنتاج التلفزيوني بمختلف مكوناتها قهر ضعف الإمكانيات وأفرز أعمالا علفت بالذاكرة المجتمعية مثل السلسلات الساخرة ومنوعات وأعمال أخرى تشكّل اليوم رصيذا زاخرا من الأرشيف التلفزيوني تحبّذه فئة من المشاهدين ليست بالقليلة. وقد استفادت التلفزة كثيرا في تلك الفترة من فرقة التمثيل التابعة إلى الإذاعة والتي كانت تضمّ مجموعة من ممثلين بارعين اشتهروا بأعمالهم في المسرح الإذاعي .

وشهدت بداية التسعينات انطلاق البث الفضائي للتلفزة التونسية وبرزت أعمال درامية جديدة ركّزت على تلبية حاجيات البرمجة في شبكة رمضان المبارك. وكان لافتا وجود قدرات في كتابة السيناريو والإخراج والتمثيل بما وقر أرضية لتطوير الإنتاج الدرامي وعدم اقتصاره على شهر من العام. و أحدثت الوكالة الوطنية للنهوض بالقطاع السمعي البصري لتحقيق هذا الهدف. وقد

أنتجت عددا مهما من المسلسلات والسلسلات والأشرطة التلفزيونية والمنوعات وكانت الوكالة مؤسّسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية ما مكنها من مرونة في التعامل مع متطلبات الإنتاج التلفزيوني. غير أنّ الوكالة حادت عن أهدافها وأصبحت تنتج وتموّل إنتاج البرامج الإحتفالية بالمناسبات السياسية بما ذلك الأغاني الوطنيّة والحال أنّ هدفها كان تطوير الإنتاج الدرامي أساسا والوثائقي أيضا. وكان ممكنا المحافظة على الوكالة مع تعديل مسارها غير أنّه تمّ حلّها لتعود التلفزة إلى وضع المنتج والبات في ذات الوقت وبحلّ الوكالة ضعفت قدرات التلفزة الإنتاجية.

ج - الأخبار.

تعتبر الأخبار مهمّة أساسية من مهام المرفق العمومي التلفزيوني. وقد انطلقت مع سنة التأسيس . وكانت قبل الثورة مرتكز إهتمام السلطة التي وظّفتها لتلميع سياساتها بل كانت السلطة ذاتها هي التي تصنع جزءا لا يستهان به من مضامين الأخبار تحريراً وتقنية وخصوصا على مستوى النشاط الرئاسي. وكان إنتاج الأخبار في مقرّ التلفزة القديم يتمّ بطرق بسيطة للغاية لاتخضع إلى الحرفية ولكنّ الوضع تغيّر بالانتقال إلى المقرّ الجديد فتطوّر الشكل وظلّ المضمون على حاله حتى حصول الثورة.

وتغيّر الوضع بعد الثورة وأصبح الصحفي يتحكّم بالكامل في صناعة الخبر وإنتاجه يتلقّى التعليمات فقط من حرفيته وضميره رغم محاولات من هنا وهناك للعودة ربّما إلى المربع الأوّل وسيطرة جهات مختلفة على التلفزة، وخصوصا على الأخبار.

ويعمل في الأخبار حاليا نحو خمسة وستين صحفيا يشاركونهم في إنتاج المحتوى الإعلامي ثمانية عشر مصورا يتداولون على نحو تسعة أجهزة كاميرا دون اعتبار المراسلين والمصورين في أحد عشر مركزا جهويا .

رگزت في تشخيص واقع التلفزة التونسية اليوم على عناصر أعتبرها محور العمل التلفزي وجوهر أيّ عملية إصلاح وتطوير داخل هذه المؤسسة. و يتبين بما لا شكّ فيه أنّ وضعيّة التلفزة ليست على أفضل حال بل هي في أسوء حال. وتتطلب إنقاذا مستعجلا ورؤية مستقبلية . وهذا يستدعي وضع خطة واضحة لتأسيس مرفق عمومي تلفزي مستقلّ عن السلطة وعن الأحزاب ومجموعات الضغط بما فيها رأس المال ولكنّه يتفاعل معها بما لا يتناقض ومبدأ استقلاليتها ويحقّق شروط النزاهة والمصداقية والتوازن والإنصاف.

(2) مقترحات الحلول لإصلاح الأوضاع المالية و الإدارية.

قصدت التركيز على الجوانب المتعلقة بالوضع المالي والتنظيم الإداري للتلفزة بصياغة تحمل في طياتها مشاريع حلول سأعمل على بلورتها من خلال استعراض ملامح المشروع الذي أقترحه لإصلاح التلفزة وتطويرها. وسأركّز أيضا على الجوانب المالية والتشريعات المتعلقة بالتنظيم الإداري التي أعتبرها لبّ العملية الإصلاحية وقاعدتها الأساسية.

- حلّ مشكلة الديون.

تعاني التلفزة منذ سنوات من تراكم ديونها الداخليّة والأجنبيّة. وتواجه المؤسّسة عددا من القضايا رفعها مزوّدون أجنب. وأجبرت التلفزة بأحكام قضائيّة على دفع ديون شركة أجنبيّة ممن تقدّمت بقضيّة عدليّة بمبلغ فاق المليار من المليمات زائد الفوائد وخطايا التأخير، وفرض الحكم القضائي على التلفزة دفع جميع مستحقّات الشركة على جميع البرامج التي بثّتها التلفزة دون تثبّت، ومنها ما لم يتمّ اقتناؤه بالإجراءات المتداولة وكان محلّ تدقيق داخلي.

وترأست منذ سنتين لجنة لتطهير ديون المزوّدين الأجنب أحدثتها رئاسة المؤسّسة واشتغلت بعمق على الديون الأجنبيّة. وتبيّن أنّ التلفزة حتى اليوم تتلقّى فواتير بمعاليم انخراطها أو عضويتها في عدد من الاتّحادات و المنظمات الإقليميّة، ولا تستفيد منها مطلقا أو بالشكل الكافي فمثلا لاتزال التلفزة منخرطة في المجلس الدولي للإذاعات و التلفزات الناطقة بالفرنسية CIRTEF والحال أنّها لم تعد تنطق بالفرنسيّة. وتوجد في ملفّ الديون الأجنبيّة فواتير للدفع تهمّ الحصول على برامج من الاتّحاد الدولي للإذاعات و التلفزات لا يتم استغلالها في البرمجة.

وتتطلّب معالجة الديون العمل على عدّة محاور واتخاذ قرارات سريعة في الأمور الواضحة. وستتمّ في هذا الإطار مراجعة انخراط التلفزة في عدد من المنظمات والاتّحادات وإلغاء ما يستوجب منها لعدم الإستفادة والجدوى، ومواصلة التفاوض مع هياكل أوروبية

لجدولة الديون وحتى إلغائها وخاصة مع شبكة الأورونيوز التي يقارب حجم ديونها المليارين والنصف وقد سبق لها منذ عشر سنوات أن ألغت ديون التلفزة إلى حدود سنة 2007 والبالغة نحو مليار ونصف . ويلاحظ أن التلفزة عضو مساهم في رأس مال هذه الشركة بـ452 سهما، ولكنها لا تتعامل مع الموضوع من هذا المنطلق والأدهى أن لا أحد كان يعلم في التلفزة بأن المؤسسة عضو مساهم في رأس مال تلك الشبكة ولم تكن التلفزة تستفيد من الخدمات التي توفرها لأعضائها . وأردت من خلال الإشارة إلى بعض التفاصيل التأكيد على أن من بين أسباب تراكم الديون الأجنبية سلبية الإدارة في التعامل معها وهذا ما سيقع تفاديه .

أما في خصوص ديون شركات توزيع البرامج الأجنبية فحققت اللجنة نتيجة مهمة بعد التفاوض معجّل الشركات تتمثل في تخفيض حجم الديون بمبلغ يفوق الثلاثة مليارات على أساس احتساب قيمة العملة الأجنبية في سنة الحصول على البرامج. وسيكون تقرير اللجنة المذكورة بعد تحيينه أساس العمل في معالجة الديون الأجنبية وسنطلب من الحكومة الحصول على قرض خزينة بخمسة مليارات لدفع بقية ديون هذه الشركات على ثلاثة سنوات. وقد وافقت أغلب الشركات على التخفيضات شرط حصولها على ضمانات من التلفزة في شكل عقود تنصّ على حجم الدين المتفق عليه وآجال الدفع . والمهمّ في عمل اللجنة أنّها توصلت إلى اتفاق مع شركتين أجنبيتين للحصول على ديونها بالدينار التونسي بدل الدولار عن طريق شركة تونسية وهذا ما سيتمّ تفعيله.

ويوجد حلّ آخر سيساعد في سداد الديون الأجنبيّة وهو إيقاف اقتناء البرامج الأجنبيّة واستغلال الإعتمادات المتوقّرة لها في الميزانيّة و المقدّرة بنحو مليون ومائة ألف دينار لتسديد نسبة من الدين. ونستثني من هذا الإجراء الصور المتحرّكة للأطفال نظرا لعدم إمكانية إنتاجها. ويمكن اضافة مسلسل واحد على الا يتجاوز الحجم الجملي للشراءات 150 الف دولار ون جملة 600 الف مخصّصة سنويا لشراء البرامج.

الحجم الجملي للديون الأجنبيّة بقسميها وفق حسابات اللجنة باعتبار شركات الاخبار و الخدمات التلفزية و الحقوق الرياضية و انحرافات التلفزة في هياكل اقليمية و دولية

| | | | |
|--|---|--|---|
| الحجم الجملي لديون المزودين الاجانب كما اشتغلت عليه اللجنة | القيمة الجديدة بالدينار لديون شركات الاخبار و الخدمات التلفزية و الحقوق الرياضية وانحرافات التلفزة في هياكل اقليمية و دولية | الفواتير الواردة بعد انطلاق أعمال اللجنة من شركة EURONEWS بالدينار | موج الديون في كشوفات ادارة المالية بشركات و الخدمات و الحقوق الرياضية و شركات التلفزة اقليمية و دولية |
| 18.780.640,016 | 06.850.304,901 | 1.987.425 | 05.129.3 |

وفي خصوص الديون المحليّة والتي تبلغ 20700 مليون دينار أغلبها لفائدة شركة اتصالات تونس 8900 مليون دينار سيتم

التفاوض بشأنها مع الشركة خصوصا وأن جزءا من ديونها يعود إلى فترة تقاسم التلفزة المقرّ القديم بشارع الحرّية مع الإذاعة واشترك المؤسّستين في نفس الخدمات الهاتفية وأرى أن أنسب حلّ لتجاوز ديون شركة الإتصالات هو طلب ترخيص الحكومة لمقايضة الديون بمساحات إخبارية لفائدة الشركة مدّة ثلاث سنوات.

وفيما يتعلّق بديون الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي والمقدّرة بـ 5600 مليون دينار أقترح تدخل الحكومة لشطبها مع تمكين التلفزة باعتبارها مرفقا عموميّا من أسعار تفاضلية مقابل خدمات الديوان مستقبلا، طالما رفضت الحكومة رصد إعتمادات لفائدة التلفزة حتى تقتني محطات للإرسال عبر الأقمار الإصطناعيّة.

أمّا بالنسبة إلى ديون بقية المزوّدين (شركات -نزل...) والبالغة 6200 مليون دينار سيكون العمل على تليبيتها تدريجيّا قدر الإمكان بعد الإتفاق مع أصحابها على إعادة الجدولة. وقد يكون اللجوء إلى طلب الحكومة بفتح اعتمادات للتلفزة حتّى تسدّد هذه الديون. المهمّ التعامل الجدي مع المسألة التي تعيق العمل فمثلا هناك نزل ترفض استقبال الفرق التلفزيّة لعدم حصولها على مستحقّاتها.

- تنمية الموارد الذاتية للتلفزة.

وبالتوازي مع حلّ مشكلة الديون بالمقترحات الواردة أعلاهسيتمّ العمل على تطوير الموارد الذاتية للتلفزة من خلال عدّة مداخل أهمّها:

- تسويغ معدّات تقنية وأستوديوهات.

سيستمرّ العمل بتسويغ عدد من المعدّات التّقنيّة وخاصّة منها حافلات الفيديو و كذلك الأستوديوهات وأتوقّع تسجيل مزيد من الإقبال على ذلك من التلفزات الأجنبيّة في سنة 2019 اعتبارا للمواعيد السياسيّة المرتقبة في البلاد. وهذا يتطلّب العمل على تطوير التسويق لهذه الخدمات . ويبدو مهمّا في هذا الإطار توسيع مشمولات إدارة الإشهار وتسميتها بإدارة الشؤون التجاريّة لتشمل الإشهار وتسويق الخدمات والبرامج في تونس وخارجها وهذا يتطلّب دعمها بموظّفين من الداخل.

- إحداث مركز للتكوين.

تتوفّر في التلفزة من كفاءات عالية في وخاصّة في المناحي الهندسيّة والتقنيّة سيتمّ الإرتكاز عليها لتأسيس مركز للتكوين صلب إدارة التكوين في التلفزة يخوّل للعموم الإنتفاع بخدماته مقابل أسعار مدروسة يمكن أن تدعم الموارد الذاتية للتلفزة. وسيعمل المركز أيضا على تطوير مهارات العاملين في المؤسّسة وتنمية قدراتهم بما يتلاءم ونوعيّة وظائفهم. وسيكون المكوّنون من أبناء المؤسّسة المباشرين منهم والقدماء ومن خارجها كلّما دعت الحاجة إلى ذلك. واعتقد أنه بالإمكان إعداد برنامج سنوي للتكوين

والتدريب يشمل مثلا اختصاصات التصوير والمونتاج وتقنيّة الصوت والإضاءة والإخراج والإعلاميّة...

- المقايضة بالإشهار.

بيّنت عمليّات المقايضة بالإشهار جدواها في اقتناء معدّات مختلفة لتيسير عمل التلفزة ،من ذلك السيارات وإكسسوارات الديكورات لم تكن ميزانيّة التلفزة تقدر عليها. وسنطلب من الحكومة الموافقة على صيغ للمقايضة بالإشهار لاقتناء حاجيات ضروريّة ومنها السيّارات لدعم الأسطول الذي يأخذ في التقادم وخاصّة في الجهات التي تحتاج إلى سيّارات رباعيّة الدفع في المناطق الجبلية والصحراويّة تحديدا.

- تطوير الإشهار.

يعتبر الإشهار أهمّ مصدر للموارد الذاتية للتلفزة. وكان انطلق في التلفزة سنة 1988. وشهدت مداخيله تطوّرا ملحوظا لما أشرفت عليه الوكالة الوطنيّة للنهوض بالقطاع السمعي البصري حيث بلغ حجمه سنة 2005 رقما مهما بـ21813 مليون دينار يندرج ضمنها رعاية البرامج و الإستشهار. غير أن المداخيل بدأت في التقلّص نتيجة ظهور القنوات التلفزية والإذاعية الخاصّة وأيضا عدم قدرة التلفزة على تسويق شبكاتها البرمجية بسبب تأخر إعدادها. في حين كان هناك مجهود لتسويق شبكة برامج رمضان المبارك ولكن يسجل تأخير في تحرك التلفزة التونسية باتجاه سوق الإشهار والتي يكون قد سبقها إليه عدد من القنوات الخاصّة التي تبيع المساحات الإشهارية حتى قبل الشروع في إنتاج المسلسلات.

جدول تطوّر الإشهار في السنوات الأربع الأخيرة

| السنة | المدادخيل الفعليّة (مليون دينار) | المبالغ المتوقّعة في الميزانية | النسبة المائويّة للإنجاز | الفارق (مليون دينار) |
|-------|---|--------------------------------------|--------------------------------|----------------------------|
| 2014 | 8452 | 13500 | 63 | 5248 |
| 2015 | 9965 | 13700 | 73 | 3735 |
| 2016 | 7363 | 13700 | 54 | 6337 |
| 2017 | 5122 | 13700 | 37 | 8578 |

يلاحظ أن وزارة الماليّة تصرّ عل اعتماد نفس التوقّعات لمدادخيل الإشهار وتدرجها في جدول الموارد الذاتيّة للتلفة ضمن الميزانية في حين أنّ المنجز لم يكن مطابقا لها وسنطلب من الحكومة مراجعة ذلك والأخذ في الإعتبار معدّل مدادخيل الإشهار في السنوات المذكورة.

وسيركّز العمل على تطوير أداء إدارة الإشهار وتمكينها من كل ما تتطلّبه عمليّة التسويق للشبكات البرامجية والتي سنحرص على إعدادها قبل مدّة من تنفيذها حتى يمكن لإدارة الإشهار الإشتغال عليها وترويجها في متّسع من الوقت.

ولكنّ في مرحلة مستعجلة ونتيجة قرب انطلاق بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم وصدور رزنامة المباريات سيتمّ التركيز على تسويق المباريات التي ستبثّها التلفزة بقناتها والبرامج الرياضيّة مع الحرص على الإستغلال الأقصى لامتلاك التلفزة التونسيّة حصريًا لحقوق البث وحمايتها من أيّ اختراق مهما كان.

واعتبارا لما توقّره الأعمال الدراميّة الجيدة من مداخيل إشهار معتبرة مثلما كان الحال سابقا سنعمل قدر المستطاع على توفير إنتاج درامي خارج دائرة شهر رمضان المبارك وتفادي الإزدحام في سوق الإشهار مع الإلتزام بإنتاج مسلسل في شهر رمضان حتى لا يكون المرفق التلفزي العمومي بعيدا عن انتظارات المشاهدين واهتماماتهم .

ولا تفوت الإشارة في ختام عرض أهمّ التصرّوات لتنمية موارد التلفزة إلى الأمل في أن ينتهي القضاء من النظر في قضية كاكطوس وينصف التلفزة بالحكم لفائدتها في التجاوزات التي قامت بها تلك الشركة وقد تكون عائدات الحكم عند صدوره وتنفيذه أكثر من عشرين مليون دينار ما سيمكّن التلفزة من حلّ عدد المشاكل.

مقترح للتخفيف من ارتفاع كلفة التّأجير...إعداد مشروع تطهير

يبدو جليًا أنّ ارتفاع كلفة التّأجير يأثر بشكل واضح على قيام التلفزة بأعباء الإنتاج وهو من أولويّة وظائفها. وفي اطار التخفيف من اعباء التّأجير أقترح استعادة مسار التطهير في المؤسّسة

وكانت قد قامت بعمل في هذا الإتجاه سنة 2007 لتسريح عدد من الأعوان ولكنه لم يكتمل ولم ينفذ. وسنشترك مع الطرف النقابي في تطوير مشروع تطهير أوضاع الموارد البشرية والتقليص من حجم كتلة الأجور ليشمل بين مائتين ومائتين وخمسين عونا ممن تتراوح أعمارهم بين الخمسين والخمسة والخمسين عاما وهذا المشروع الذي لم يتبلور بشكل تامّ أدرجه الطرف النقابي في المؤسسة ضمن محضر جلسة صلحية جرت بمقرّ ولاية تونس لتفادي الإضراب في التلفزة في بداية شهر أفريل 2018 و سيخضع المشروع إلى دراسة دقيقة وعلى قاعدة علمية يتمّ فيها تقييم عمل مصالح التلفزة ومردودية الأعوان والإمكانيات المتاحة لإعادة توظيفهم في مصالح دون التي يشتغلون بها وفق مؤهلاتهم وشهاداتهم العلمية بغاية الوصول إلى تحديد الحاجيات الحقيقية للتلفزة من التخصصات والأعوان، مع الأخذ في الإعتبار تطوّر العمل التلفزي وما أفرزه من مهن جديدة في الإنتاج و البث.

وتعقب عملية التطهير إنتدابات في قطاعات محدّدة أهمّها التصوير والمونتاج والإخراج والإنتاج. والمتوقّع أن توفرّ عملية التطهير بهذا الشكل أكثر من 13 مليون دينار ستمكّن من تطوير الإنتاج بجميع أشكاله كمّا ونوعا والقيام بانتدابات هادفة . وسنطلب من الحكومة التعهّد بتمكين التلفزة من قرض خزينة بفائض ضعيف يسدّد على عشرين عاما لتغطية تكاليف عملية التطهير مثلما فعلت مع مؤسسة سنيب لابراس. وسنعمل على اتمام المشروع في ظرف سنة وتقديمه إلى الحكومة لعرضه على لجنة تطهير المنشآت العمومية.

- الضغط على المصاريف والتخفيض من حجم الساعات الإضافية.

لم تقم التلفزة بجرد لامتلاكاتها منذ 2010 وهذا إخلال سنعمل على تفاديه في إطار الحوكمة الرشيدة التي يدخل في ضمنها ترشيد المقتنيات وسنعمل على الضغط أكثر ما يمكن على المصاريف وخاصة تلك التي تعتبر هامشيّة إضافة إلى التخفيض في حجم الساعات الإضافية الذي يقارب المليار كلّ عام وسيكون ذلك بحسن التدبير والتنظيم في عمل مختلف الوحدات التقنيّة منها بالخصوص حيث تكون مدّة التصوير الداخلي والخارجي وعمليات المونتاج توافق بالقدر الممكن ساعات العمل المطلوبة وهي ست ساعات يوميًا وسنعمل على تنظيم عمل جميع القطاعات بطريقة تتفادى أقصى ما يمكن اللجوء إلى الساعات الإضافية. ولا تمنح الساعات الإضافية إلا لمن يستحقها.

(3) تطوير الجانب التشريعي في عمل مؤسّسة التلفزة. أ- عوائق الأمر المحدث لمؤسّسة التلفزة سنة 2007

لم يعد ممكنا اليوم الإستمرار في عمل التلفزة التونسية دون تطوير هويتها القانونية لتقوم المؤسّسة فعليا بمهام المرفق العام أو الخدمة العامّة حيث يتعيّن التنصيص على إستقلاليتها المالية

والإدارية وتغيير تركيبة مجلس إدارتها وتطوير وظائفه وأدواره بما يتماشى وأهداف المرفق العمومي التلفزيوني .حيث إنّ التركيبة الحاليّة للمجلس تجسّد سيطرة الحكومة على مؤسّسة التلفزة وتمنحه دورا يعرقل قيام المؤسّسة بوظائفها الأساسيّة ومنها المتعلّقة بالإنتاج. ويبدو منطقيًا ألاّ يتدخّل مجلس الإدارة في ضبط توجهات البرمجة بأي شكل من الأشكال. و الأمل معقود في أن يتمّ التوصل قريبا إلى صيغة قانون الإتّصال السمعي البصري والموافقة عليه في مجلس نواب الشعب .وستكون التلفزة في انتظار ذلك مجبرة على التقيّد بالأمر الذي أحدثها سنة 2007 الذي سيعيق عملها وسنطلب من الحكومة القيام سريعا بتنقيح ذلك الأمر في جانبه المتعلّق بتركيبة مجلس الإدارة ووظائفه وسنقترح أن تكون التركيبة الجديدة قريبة من مقترحات الهيئة العليا المستقلّة للإتّصال السمعي البصري وذلك توفيراً لانطلاقاً جيّدة لعمل التلفزة بإدارتها الجديدة، في انتظار صدور قانون الإعلام السمعي البصري .

ب- إيجاد النظام الأساسي لأعوان التلفزة وتنظيمها الهيكلي ودليل الإجراءات

و يتصدر الإصلاحات المستوجبة في مؤسّسة التلفزة الوطنية استكمال إطارها التشريعي بإعداد القانون الأساسي لأعوان المؤسّسة يتضمّن المهن التلفزيونيّة الجديدة التي أفرزها التطوّر التكنولوجي في العمل التلفزيوني ويحدّد بدقّة المهام والواجبات والحقوق، ويدرج وثيقة السياسة التحريرية ومدونات السلوك التي تعتمدّها المؤسّسة حتّى تكون ملزمة للجميع ويمكن مساءلتهم في

صورة تعمّد تجاوزها وعدم الإلتزام بها. كما سنعمل على إنجاز التنظيم الهيكلي للمؤسسة والذي سيكون موسوماً بأكثر ما يمكن من المرونة وخالياً من التشعبات والتعقيدات التي تعطل سير العمل. وسنتفادى الهيكلة الحالية المبنية على إحداثيات عشوائية للخطط والمصالح والتي لم تقم على رؤية واضحة وشاملة ودراسة دقيقة لمتطلبات العمل التفري. وسنطلق في الإشتغال على النظام الأساسي والتنظيم الهيكلي ممّا هو منجز حتّى الآن نقيمه ونعدّله ونضيف إليه.

وتحتاج التلفة أيضاً وبصفة ضرورية لضمان الحوكمة الرشيدة والرفع من أداء الأعوان والموظفين وجودة العمل في جميع القطاعات، إلى دليل إجراءات يتضمّن توجيهات واضحة ودقيقة لمجمل أعمال المؤسسة في جميع المواقع داخلها وخارجها حتى يدرك كل واحد من العاملين فيها وحتى المتعاونين معها حدود ما له وما عليه من وظائف وأعمال.

ويتعيّن الإنتهاء من هذه التشريعات و الإجراءات في ظرف سنة على أقصى تقدير وعلى الحكومة أن تساعد بالإسراع في البت في النصوص المتعلقة بالقانون الأساسي والتنظيم الهيكلي.

و أقترح الشروع في المدة القليلة المقبلة في اعداد دليل اجراءات وقتي في بعض القطاعات المتعلقة بإنتاج البرامج والأخبار على الأقل. في انتظار انجاز الدليل الكامل استنادا إلى التنظيم الهيكلي والقانوني الاساسي.

(4) تطوير الإنتاج.

يظلّ الإنتاج المهمّة المركزيّة للتلفزة التونسية إلى جانب البثّ، ويظلّ في المقابل هاجسها الأكبر. ولم تخصصّ له من ميزانيّة التلفزة سوى 7 مليون دينار سنة 2017 وهو مبلغ غير كاف مطلقا. وسنطلب من الحكومة في الميزانيّة المقبلة الترفيع في منحة الدولة والتي انخفضت بشكل ملحوظ العام الماضي واقتصرت على 17100 مليون دينار ولم تزد السنة الحالية سوى 750 الف دينار

ولقد مرّت التلفزة بتجربة الوكالة الوطنيّة للنهوض بالقطاع السمعي البصري وكانت تجربة مفيدة أحدثت النواة الأولى لمنظومة إنتاج في التلفزة بشكل أكثر حرفيّة في التخطيط للإنتاج إدارته وتنفيذه، وكسب عدد من أعوان التلفزة وإطاراتها خبرة في هذا المجال، وربطت التلفزة علاقات مع عدد كبير من شركات الإنتاج الخاصّة وتعاملت معها في تنفيذ عدد من الأعمال وكان ذلك مفيدا للتلفزة. غير أنّ الوكالة وكما سبق أن أشرت حادت عنهدفها المهني الأساسي المتّصل بإنتاج الأعمال الكبرى وفي مقدّمها المسلسلات والسلسلات والأشرطة التلفزيونيّة والأشرطة الوثائقيّة وتدخلت السلطة في شؤون الوكالة بأشكال مختلفة وأصبحت تفرض عليها إنتاجات لشركة بعينها ما سبّب للوكالة صعوبات ماليّة عطّلت عملها. هذه التجربة سنضعها تحت مختبر التقييم داخل التلفزة مع اطارات اشتغلت هناك بغاية استعادتها في شكل إدارة مركزية للإنتاج في مرحلة أولى يمكن أن تتطوّر في مرحلة موالية إلى إدارة عامّة ويبقى ذلك رهين تقييم أدائها بعد سنتين من العمل على الأقلّ. وستتفرّع هذه الإدارة إلى وحدات أو

مصالح تعنى بالإنتاج الدرامي من مسلسلات وسلسلات وأشرطة تلفزيونية، و الإنتاج الوثائقي الذي سيتم تطويره حيث يعتبر حاليا من الحلقات الضعيفة في الإنتاج، والحال أنه تتوفر في التلفزة الأرضية على المستوى الصحفي والتقني لتطوير هذا النوع من الإنتاج. وسندعو الصحفيين الذين يرون في أنفسهم القدرة على إنجاز الوثائقيات وكذلك المخرجين إلى تقديم مشاريع أشرطة وثائقية تطلعا إلى إرساء تقاليد الإنتاج الوثائقي في التلفزة على مدار العام، والأفضل أن يكون ذلك صلب ورشات نستعين فيها بأهل الخبرة من خارج التلفزة. وستكون لإدارة الإنتاج وحدة أو مصلحة ثالثة تعنى بإنتاج المنوعات التلفزية التي نتطلع إلى تطويرها. وتوجد في التلفزة طاقات من جميع عناصر الإنتاج يمكنها تقديم منتج منوعاتي يستوعب رسالة الترفيه الموكولة للتلفزة إلى جانب وظائفها الأخرى. على أن تكون هذه المنوعات مرآة تعكس تعدد المجال الفني في تونس وتنوعه شاملا لجميع الجهات.

وسيتّم تشكيل إدارة الإنتاج في أسرع وقت حتى تشرع في عملها وسيكون المستعجل منه إصدار طلبات العروض للأعمال للمسلسلات والسلسلات الساخرة والأشرطة التلفزية، وتكوين اللجان التي ستكلّف بدراسة العروض الواردة وتقييمها وسنحرص على أن يكون أعضاءها من التلفزة المباشرين والقدماء ومن خارجها وتتوفّر فيهم النزاهة والحياد ويمثّلون تخصصات لها ارتباط بالمجال. وضمّانا للشفافية المطلقة في فتح العروض واختيارها

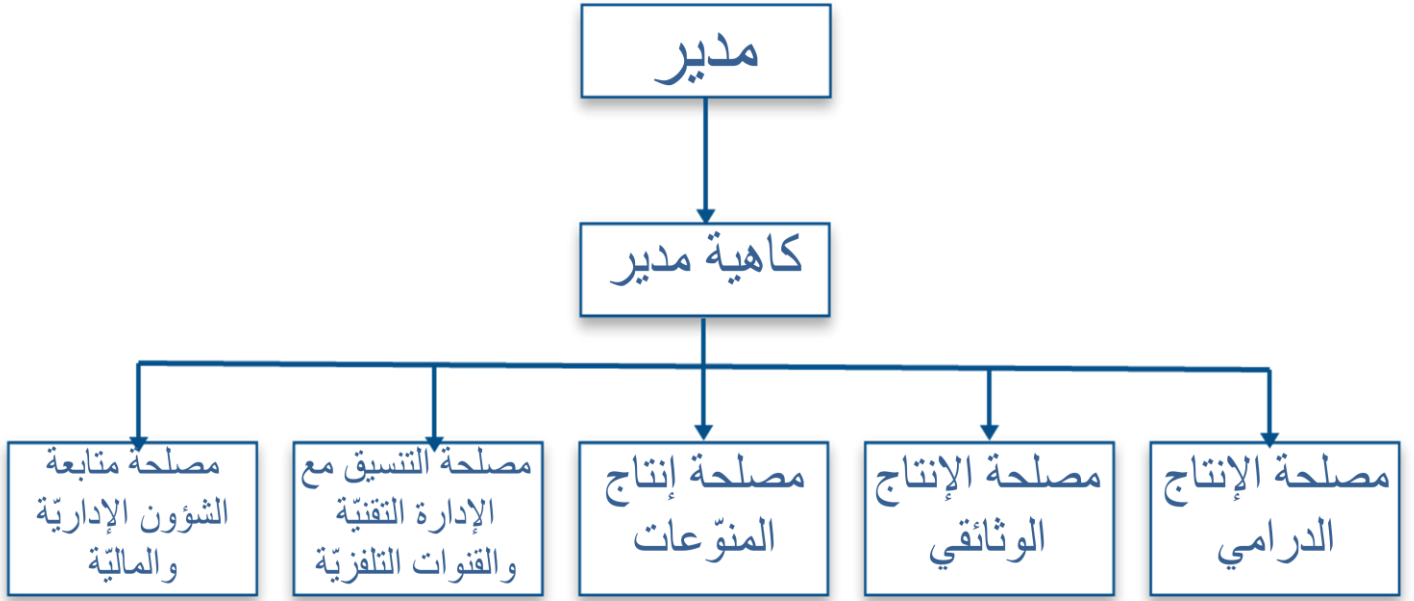
سيطلع الجميع على تفاصيل العملية وسيتلقى كل من شارك في طلب العروض أجوبة مقنعة تفاديا لجميع التأويلات.

وسنركّز في العام 2019 على إيجاد أعمال دراميّة جيّدة لشبكة شهر رمضان المبارك مع محاولة إنتاج أعمال أخرى قد تكون في شكل أشرطة تلفزيونيّة خارج شبكة رمضان المبارك حسب الإمكانيات المتاحة ، على أن تشهد السنة الموالية بداية تثبيت الإنتاج الدرامي خارج الشبكة الرمضانيّة وسيتمّ التسويق لها بالشكل الجيّد مع انطلاق تصويرها حتّى نسترجع نسبة من المصاريف.

ونؤكّد الحرص في انتقاء الأعمال الدراميّة على تقديم المرأة في الصورة التي تليق بوضعيتها وعلى تفادي العنف المجاني الذي يأتّر سلبيا على فئات من المجتمع و خاصة الأطفال. ولن نجاري القنوات الخاصّة لا في الإنتاج الدرامي ولا في غيره ولن نتسابق معها في كسب نسب مشاهدة على المقاس وسنعمل على استعادة مكان الريادة بمحتوى يستوعب مشاغل المواطن واهتماماته وانتظاراته ويجدّره في هويته وثقافته. فخدمتنا يمولها المواطن وسنضبط ايقاعها على هذا الأساس.

وسيكون من وظائف إدارة الإنتاج تلقي طلبات الإنتاج من القنوات على أن تكون أغراضها خارج إطار برامج الخدمات والأخبار والملفات التي تتعهّد بها القناة بامكانياتها المتاحة. وستفتح إدارة الإنتاج قنوات التعامل مع شركات الإنتاج الخاصّة في البلاد بما يساهم في تطوير الإنتاج التلفزيوني وإثرائه وتنويع مضامينه توافقا مع أهداف المرفق العمومي.

هيكلة إدارة الإنتاج



وسنعمل بعد تركيز إدارة الإنتاج على إيجاد منظومة إنتاج في التلفزة التونسية تنطلق مبادئ السياسة التحريرية للمؤسسة ووظائف المرفق العمومي التلفزي وتحترم حق المواطن في الإعلام النزيه ومبادئ حرية التعبير والإبداع وتتلاقى مع اهتمامات المشاهدين وتطلّعاتهم وتشرط الحرفية المطلقة في جميع مراحل الإنتاج .

وبما أنه سيكون مستوجبا تحريك عمليّة الإنتاج سنطلب من الحكومة في إجراء متأكد الإسراع بإصدار نصّ قانوني يضبط النظام الخاص بعقود اقتناء حقوق بث وملكية المصنفات البصرية وتنفيذها في التلفزة واستثنائها من قانون الصفقات العموميّة. وهذا النصّ القانوني محلّ تفاوض بين التلفزة ورئاسة الحكومة منذ سنة 2007. ومن شأن صدور هذا النصّ المتوقع في شكل أمر أن يضيف مرونة على إنتاج الأعمال الكبرى خاصّة والتقليص من آجال تنفيذها .

(5) مضامين البرمجة.

لم يعد متّسع من الوقت من الآن حتى منتصف شهر سبتمبر المقبل وهو الموعد الذي نقرحه لانطلاق البرمجة الجديدة في التلفزة التونسية ولذلك سيتمّ العمل بالبرمجة التي كانت معتمدة قبل الشبكة الرمضانية على أن يسبق انطلاقها جلسات تقييم مع فرق إنجاز تلك البرامج وتعديل ما يستوجب تعديله في كنف التقيّد بالخطّ التحريري للتلفزة الذي يقتضي الإستقلالية و الحياد والإنصاف والدقّة في تناول الأخبار والمستجدّات واحترام الحياة الخاصة وحماية الأطفال والضعفاء وكلّها مبادئ منصوص عليها في وثيقة السياسة التحريرية للمؤسسة التي سنحرص على أن يحترمها الجميع ويلتزم بها. وتشمل الشبكة السابقة البرامج الحوارية والإخبارية والاجتماعية والرياضية والمنوعات وبرنامج التونسيين في الخارج والبرنامج الصحي والبرامج الدينية.

وفي أثناء انطلاق البرمجة السابقة سنعمل على إيجاد برامج جديدة نشرع في بثّها بداية العام المقبل 2019 في إطار برمجة متناسقة ومتكاملة تقترب من المشاهد وتلبي رغباته بأكبر قدر ممكن وتسدّ النقص الواضح في عدد من الأغراض التلفزية. برمجة ستكون مبنية على الخطّ التحريري للمؤسسة وستشكّل هوية التلفزة التونسية.

وسيتّم دراسة البرامج المقترحة من الإدارة ومن المنتجين والصحفيين دراسة دقيقة تعتمد بالأساس موضوع البرنامج والغاية منه ومضمونه وأشكال تقديمه ووسائل التنفيذ والجمهور المستهدف. وسنحرص على توفير جميع أسباب نجاح البرامج المقبولة بإفراد كلّ منها بفرق عمل. وسنخصّص لكلّ برنامج

وحدات تحرير تتشارك في إنتاج مضامينه يقودها صاحب الفكرة وهذا ممكن باعتبار وجود عدد كاف من الصحفيين في المؤسسة، نحو 160.

وسندعم في اطار هذه البرمجة البرامج الحوارية المرتبطة بالأحداث المستجدة وبالقضايا المطروحة على الساحة الوطنية السياسية منها والإقتصادية والإجتماعية والثقافية و الرياضية في تكامل مع مضامين البرامج الأخرى تحقيقا لتناغم البرمجة وحيويتها. مع التركيز على برنامج حوارى يومي يتابع الأحداث ويحللها ويشرك فيها جميع الأصوات بحرفية وحياد واستقلالية وإنصاف وسنحرص على أن يكون المقدمون ومن يساعدهم من الاخباريين *chroniqueurs* أصحاب رأي وليس أصحاب موقف.

وسنثري البرمجة ببرامج الأطفال والتي نتطلع أن تخاطب ذكاء الطفل وأحلامه ورؤيته إلى المستقبل تحترم حقوقه ومصالحه الفضلى وتفسح له مجال التعبير. مع ضرورة أن تأخذ هذه البرامج سنّ الأطفال ما قبل الدراسة وما بعدها. ويستدعي الأمر الإستعانة بخبراء ومتخصصين لتصور هذه البرامج وتنفيذها أو المساهمة في إنجازها.

وستكون البرامج ذات الطابع الإجتماعي محلّ نظر عميق واهتمام لتتناول المشاغل الحقيقية للمواطن و البلاد في هذا المجال مثل قضايا الفقر والتهميش والإعاقة وأسبابها، والإحاطة بذوي الإحتياجات الخصوصية، والتقاعد ومشاغل المتقاعدين، وخدمات الصناديق الإجتماعية التي تعيش صعوبات مالية خانقة تأثر على علاقاتها مع المواطن، والشأن الصحي في البلاد المتسم بصعوبات

جمّة ظرفيّة ودائمة ومنها نقص الدواء وتأثير ذلك على صحّة المواطن. وستتناول هذه البرامج وقضايا الأسرة وسيرتكز تناول هذه المواضيع وغيرها المرتبطة بالمسألة الإجماعية على صحافة القرب وفي شكل تحقيقات تلفزيونيّة تجمع كلّ الأصوات، ويمكن أن تتلوها ملفّات حوارية كلّما تقتضي ذلك ضرورة الطرح.

وسنعمل على تطوير البرامج التي تواكب الفعل الثقافي في البلاد بتعدّده وتنوّعه، وتنقله بشكل مستمرّ على مدار السنة ولن يقتصر ذلك على مناسبة التظاهرات الثقافية الكبرى. وستكون التلفزة من خلال هذه البرامج مرآة لحرية الإبداع في جميع الفنون وفي جميع الجهات وسيكون للمراسلين دور مهمّ في إنتاج مضمون البرامج الثقافية. وسنربط علاقات تعاون وتشارك مع مراكز الفنون ومدينة الثقافة والكليات ذات الصلة من خلال استيعاب مشاريع تخرّج الطلبة المرتبطة بالفنون في التلفزة وتطويرها لاحقا وتجسيد المتميّز منها. وسيكون لثقافة الطفل نصيب من هذه البرامج وهناك طاقات مبدعة في البلاد في فنّ العرائس مثلا سنعمل على الإشتراك معها في الإنتاج وسنعطي مجالا لكتاب الطفل تقديما ونقاشا بمشاركة الأطفال .

وستخصّص التلفزة مساحة للبرامج التي تهتمّ بقضايا الشباب والمتّصلة خاصّة بالدراسة والبطالة، ومجالات العمل و الإستثمار في المشاريع، والهجرة، والمخدرات ومسائل أخرى تشغل بال الشباب وسيكون ذلك في شكل تحقيقات وريبورتاجات وسنعمل على أن تكون في شكل مجلة تلفزيونيّة أسبوعيّة وأشكال أخرى

يقترحها الصحفيون الذين سيوكل إليهم إنتاج هذه المضامين أو الذين سيتقدّمون بتصوّرات لتطوير المقترحات وتنفيذها.

وسنعمل على إيجاد برنامج أسبوعي يعنى بالإقتصاد وهو ما تفتقر إليه التلفزة حاليا ومنذ فترة طويلة . برنامج يقوم على متابعة الشأن الإقتصادي في البلاد وطرح قضاياها و التعمّق فيها بالدرس والتحليل مع التبسيط وذلك باستضافة خبراء ومحلّين و فصح المجال لجميع الفاعلين الإقتصاديين في البلاد.

وسنعمل في إطار تنويع البرمجة وإثرائها على بث برنامج يومي يعتمد بالأساس على تقديم الخدمات ونقل الأحداث المستجدة في البلاد والتي لا تتناولها كثيرا نشرات الأخبار بمعنى المتفرقات. وتتخلّل البرنامج مواجيز إخبارية .

ويشمل المشروع الذي أقترحه تطوير البرامج الرياضية التي تستحوذ على جانب مهمّ من نسبة المشاهدة والتوظيف الأقصى لامتلاك التلفزة لحقوق بثّ مباريات كرة القدم. وسيكون من بين البرامج الرياضية واحد يعنى بمشاكل الرياضة في البلاد وداخل الجهات خصوصا . إضافة إلى البرامج المتوفرة حاليا والتي تتابع نشاطات كرة القدم وأهمّها الأحد الرياضي.

ولن تتغافل البرمجة عن مشاهدي التلفزة من التونسيين المقيمين بالخارج وستعمل على تطوير موعدهم الأسبوعي الموجّه إليهم بمضامين تصبّ في جوهر أوضاعهم و مشاغلهم في بلدان الإقامة وتفاعلهم مع الشأن الوطني وسيتناول هذا الموعد وضعيّة الجاليات التونسية في تعاستها كما في تألقها ويقربهم إلى الوطن وسيتضمّن

الموعد نشره أخبار يتأقلم مضمونها مع اهتمامات التونسيين المقيمين في الخارج.

وسنهتم ببرامج تنصهر في إطار حرب البلاد على الإرهاب وقد تمتعت التلفزة باعتمادات خاصة من الحكومة للقيام بهذه المهمة التي تعتبر مشغلا وطنيا متأكدا. وسنعمل مع متخصصين في الموضوع وتفرّعاته، على إعداد تصوّر لطريقة طرح هذه البرامج و تناولها حتى تحقق مبتغاها. وسيكون موضوع مكافحة الإرهاب محلّ اهتمام مستمرّ وسنقترح على الصحفيين المهتمين بالمسألة تشكيل فريق عمل وتقديم التصرّوات وتنفيذها وتكون شاملة لجميع جوانب ظاهرة الإرهاب تحسّيسا ووقاية وتوعية. بحيث لا يقتصر إثارة الموضوع وتناوله على فترات حدوث العمليات الإرهابية لا قدر الله وسنعمل بالتشاور والتشارك مع عديد الأطراف على صياغة مدونة سلوك في تعاطي التلفزة مع قضايا الإرهاب والعمليات الإرهابية.

وستكون الجهات بطبيعة الحال محورا مهما في جميع البرامج التي تحدّثت عنها. ومع ذلك ستشمل البرمجة موعدا مخصوصا للجهات مرّة في الشهر مبدئيا ويساهم فيه بالدرجة الأولى المراسلون باعتبارهم الأقرب إلى مشاغل الجهات. وسيتشكّل فريق من الصحفيين لتنفيذ البرنامج بعد أن نكون قد هيأنا له الظروف الملائمة وخاصة من حيث تطوير عدد المراسلين وفرق التصوير في الجهات وقد يكون من بين الحلول المناسبة التعامل مع شركات إنتاج خاصة في الجهات التي لا توجد بها وحدات تابعة إلى التلفزة التونسية ويكون الصحفيون من المركز أو من الجهات

القريبة والتي توجد بها إذاعات جهويّة تابعة لمؤسسة الإذاعة التونسية التي سنطوّر معها اتفاقية شراكة سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

وفي المجلد ستركز البرمجة على تطوير الإنتاجات السائدة من أخبار وبرامج إخبارية و إنتاج درامي وبرامج ترفيهية و فصح مجال للإنتاج المهمّش ومنه البرامج العلميّة و التربويّة في اطار سياسة برامجية واضحة ومتعدّدة المضامين ستيسر إعداد شبكات البرمجة قبل فترة من تنفيذها للقيام بترويجها لدى المشاهدين وتسويقها لدى شركات الإشهار ومختلف الحرفاء.

سنولي الصحافة الإستقصائيّة مكانها من الأهميّة وسنعمل على تكوين صحفيين في هذا الشكل الصحفي ونحاول توفير متطلبات إنجازة.

ولن تكون البرمجة و البرامج من تدبير واحد وإنما ستكون في اطار مشترك ومتعدّد الآراء والرؤى من خلال إحداث مجلس للبرمجة أوهيئة البرامج داخل التلفزة يتكوّن من مخرجين ومنتجين وصحفيين ومنتشطين ومسؤولي الإنتاج والبرمجة والإشهار ويكون من أبرز مهامها وضع السياسة البرامجية وطرق تنفيذها وسيستعين المجلس أو الهيئة بآراء من خارج المؤسسة بما فيها آراء المجتمع المدني حتى يكون هناك تفاعل مع اتجاهات الجمهور التي سيتمّ العمل على رصدها بأكثر ما يمكن من الدقّة من خلال تطوير آليات التفاعل معه في بوسائل التواصل الإجتماعي.

6 تطوير الأخبار

تستحوذ الأخبار بعد الثورة على جانب كبير من اهتمام المشاهدين. ومع تطوّر مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد أصبح قسم الأخبار أمام الإختبار الحقيقي للقطاع التلفزيوني العمومي في محيط سياسي واجتماعي يتّسم بالديمقراطية وحرية الإعلام والتعبير والإبداع . وكان قسم الأخبار في مواجهة تغيير صورته لدى المشاهد بعد سنوات قدّم فيها إعلام السلطة. ونجح قسم الأخبار ولو نسبيا حتى اليوم في تجديد صورته والتأقلم مع الوضع الجديد والتفاعل مع المناخات السياسية والاجتماعية وغيرها في البلاد.

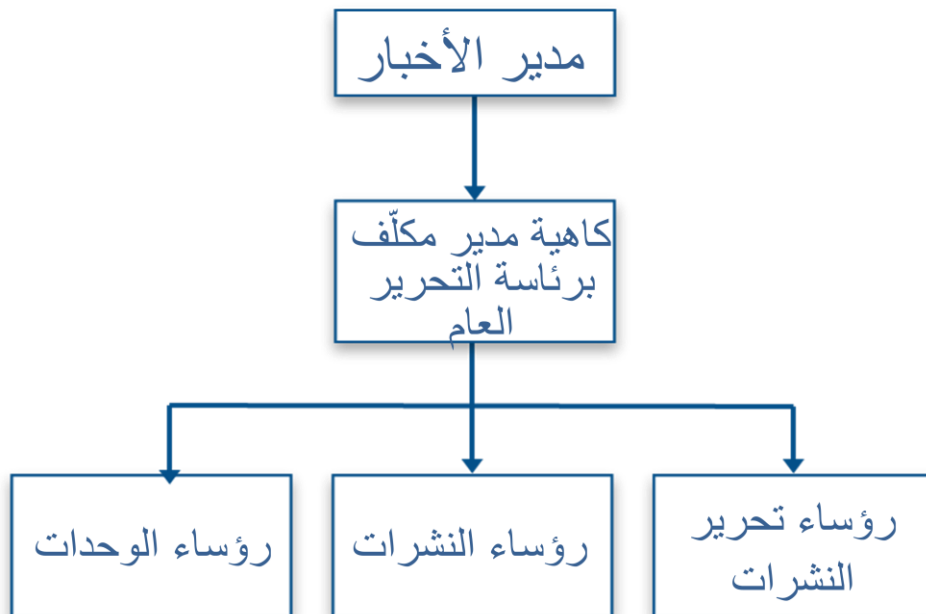
وأعتبر أن توفّق قسم الأخبار في تغطية الإنتخابات البلدية في ماي 2018 بالإستقلالية والحياد والإنصاف واحترام الضوابط الموضوعية من الهيئات ذات النظر، مؤشّر إيجابي على توفّر الأرضية التي تسمح حاليا بمزيد تطوير الأخبار شكلا ومضمونا وتنظيم إدارتها بالطريقة التي تسمح بتقديم محتوى إعلامي جيّد ومتعدّد، لا يخضع إلى أيّ سلطة سوى سلطة ضمير الصحفي في تفاعله مع السياسة التحريرية للمؤسسة وسلطة حرفية منتج المضمون في تناول الأخبار.

وسبق إجراء تقييمات لأداء الأخبار من خلال مهمّات تدريب و إحاطة قام بها متخصصون من خارج المؤسسة مشهود لهم بالكفاءة وأفرزت نقائص على مستوى هيكلية إدارة الأخبار وتنظيمها وكذلك على مستوى الحرفية في صناعة الخبر. وسنعمل على تفادي هذه الإخلالات والنقائص بتشارك بين الإدارة والأخبار دون التّدخل في المضمون الإعلامي الذي يبقى من مهامّ

الصحفيين وهيئة التحرير ومدير الأخبار ورؤساء التحرير والنشرات. وستعمل الإدارة في إجراء متأكد مع مسؤولي الأخبار والصحفيين على إيجاد التنظيم الهيكلي الملائم لعمل هذه الإدارة التي قد تكون في شكل مركز للأخبار ضمن التنظيم الهيكلي للمؤسسة. ونقترح أن تكون هيكلية الأخبار على النحو التالي.

مدير الأخبار-كاهية مدير مكلف برئاسة تحرير الأخبار- رئيس تحرير على كل نشرة - رؤساء النشرات أو منتجو النشرات - رئيس وحدة التخطيط- رئيس وحدة متابعة عمل المراسلين - رئيس وحدة الأخبار السياسيّة - رئيس وحدة الأخبار الإقتصاديّة- رئيس وحدة الأخبار الثقافيّة- رئيس وحدة الأخبار الرياضية - رئيس وحدة الأخبار العالميّة ومتابعة التعامل مع وكالات الأخبار المصوّرة العالميّة- رئيس وحدة المساندة التقنية - رئيس وحدة الشؤون الإداريّة والماليّة.

هيكلية إدارة الأخبار



وتضمّ كلّ وحدة أو قسم عددا من الصحفيين يقومون بأدوار محدّدة تضمن الإنسجام والتناسق والتكامل مع إيلاء أهمّية قصوى لقسم متابعة الأحداث الوطنيّة وعمل المراسلين في الجهات.

وسنعمل بالتشارك مع قسم الأخبار ومختلف الصحفيين في التلمزة على الإسراع بإجراء التعيينات في الخطط المقترحة وتشكيل هيئة تحرير وضبط تركيبتها ومشمولاتها ودوريّة اجتماعاتها ولقاءاتها مع الصحفيين على أن تعمل على المتابعة والتقييم، وان تجتمع ضرورة أسبوعيا في جلسة موسّعة للنّظري تخطيط عمل الأسبوع المقبل وتقييم عمل الأسبوع السابق في كنف الإنسجام وتكامل الأدوار.

وفي إجراء متأكّد في سياق تطوير الأخبار سيتمّ تغيير منظومة قاعة الأخبار التي تعتبر من الجيل القديم ولم تعد ناجعة وتسبّب حتّى بعض الصعوبات وسنحاول وفق الممكن تغيير تصميم القاعة حتّى يمكنها استيعاب تقديم المواجيز و النشرات الإستثنائيّة . وسنطلب من الحكومة الإيفاء بتعهّدها الشفاهي لرصد الإعتمادات لتجديد منظومة قاعة الأخبار والتي تقدر تكاليفها بنحو ثلاثة ملايين دينار.

وستكون علاقة الإدارة بالتحريير علاقة تشاركيّة هدفها تطوير العمل في الأخبار وتنظيمه وتحقيق الحرفيّة في مستوى انتاج المحتوى وكذلك في مستوى تقديم النشرات الذي اعتبره عنصرا

مهمًا في نجاح النشرة ويمكنه أن يكون أيضا من بين أسباب فشلها إذا ما لم يتفاعل مع مضمونها وكان باهتا لاروح فيه. وستكون للصحفيين مهمّة تصوّر تطوير الأخبار ولكن يمكن أن أساهم بتقديم بعض المقترحات كالتالي :

تطوير عمل غرفة الأخبار

حتى تكون ورشة عمل إخبارية متكاملة، ذات تواصل بين مختلف أقسامها، في محيط جغرافي واحد. تنقسم غرفة الأخبار إلى وحدات منفصلة في تسييرها، متكاملة في دورها.

التحرير:

القسم الرئيسي، ويتكون من المحررين (الصحفيين)، ومنتجي النشرات، ومشرفي الأخبار، ومديرها.

وحدة التخطيط

يعتبر هذا القسم المزود الرئيسي لقسم التحرير بالتغطيات اليومية، وبأفكار التقارير، والأحداث المتوقعة خلال اليوم.

يمكن لهذا القسم أن يتكفل أيضا بتوفير الضيوف للنشرات داخل الاستوديو (أو المتدخلين عبر الهاتف أو الأقمار الصناعية)

وحدة المراسلين

تتابع وتنسق عمل المراسلين، تكلفهم بالمطلوب، وتناقش مقترحاتهم وتعرضها على هيئة التحرير وتتابع تنفيذ التقارير الإخبارية التي ينتجونها. وتعتبر همزة وصل بينهم وبين منتجي الأخبار.

وحدة المساندة التقنية

توفر خدمات التصوير (مصورون، مساعدو المصورين، مهندسو الصوت، الكاميرات...)

تطوير النشرات الإخبارية

إعطاء كل نشرة شخصيتها التي تميّزها بأسلوب خاصّ وزوايا مختلفة في معالجة نفس الأخبار ، في نفس اليوم. وهذا يمكن المشاهد من إدراك التنوع والثراء في المتابعة الإخبارية.

لذلك، أعتقد أن إضفاء طابع خاص على كل نشرة ، من ناحيتي الشكل والمضمون، يحقق هدف إثراء المادة الإخبارية.

النشرة الأولى

يجدر أن تكون مواكبة لديناميكية بداية اليوم. يقدمها المذيع (أو المذيعة) وقفا. تبدأ النشرة بالعناوين، وتكون في شكلها مختلفة عن عناوين الثامنة. يظهر العنوان مكتوبا مثلا على الشاشة العملاقة خلف المذيع، ومعه صورة ثابتة تلخص المحتوى. هذه النشرة تنقسم إلى أجزاء دسمة، سريعة، وخفيفة من حيث أسلوب كتاباته. جزءها الأول يلخص الأحداث التي شهدتها البلاد خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة.. مع ضيف في الاستوديو

يعلق بسرعة على أهم حدث أو حدثين (يمكن أن يكون صحفياً، من قسم الأخبار تحديداً) .

جزءها الثاني: أهم العناوين الواردة في صحافة اليوم .. مع ضيف في الأستوديو أو عبر الهاتف، من عالم الصحافة المكتوبة، للتعليق على عنوان مقال في صحيفته، أو كتبه هو شخصياً .

وقفة سريعة مع كاريكاتور اليوم.

تقرير قصير يلخص أهم الأخبار العالمية .

انتهاء بحضور مذيع أو مذيعة النشرة الجوية (أو مكالمة هاتفية مع معهد الرصد الجوي) حول توقعات اليوم.

النشرة المسائية الأولى (نشرة الجهات)

هذه النشرة في نظري يمكن أن تكون الأهم فيما يتعلق بالإخبار عن الأحداث في الجهات، وشواغلها أيضاً.. إنها الموعد اليومي مع مراسلي الجهات مباشرة .

تملك التلفزة التونسية إمكانيات تسمح بتأمين هذه النشرة في انتظار دعمها ، 11 وحدة تلفزيونية عبر الجهات، وشبكة من المراسلين، إضافة إلى طواقم الإذاعات الجهوية الذين يتم تفعيلها من منطلق التعاون والتكامل بين مؤسسات الإعلام العمومي.

نشرة الثامنة (الرئيسية)

شكلاً، يفضل أن يقدمها مذيع واحد لأيام متتالية، على أن يلتحق به مذيعون متخصصون في كل فقرة.. الاقتصاد.. الرياضة..

مضمونا، تهتم بالشأن الوطني، وتوليه الحيز الأكبر من الاهتمام تتعامل مع الخبر الرئيسي لذلك اليوم (أيا كان طابعه، سياسيا أو اقتصاديا أو رياضيا أو ثقافيا..) بتركيز وتوسّع.. تقرير أو أكثر.. ضيف في الأستوديو.. مراسل ميداني..

بقية الأخبار الوطنية تعالج عن طريق تقارير مختصرة.. ويمكن أن تحال فيها الكلمة من الأستوديو الرئيسي إلى غرفة الأخبار حيث يوجد صحفي أو صحفية لإعطاء ملخص لأحداث اليوم. فقرة للاقتصاد.. وأخرى للرياضة. مع الإهتمام أيضا بالأحداث الثقافية

معالجة الأخبار العالمية وفق مقاربة القرب.. يعني الأخبار التي تهم تونس قبل غيرها.. وأخبار الجوار قبل أخبار المناطق البعيدة. بقية أحداث العالم تلخص في فقرة مختصرة.

النشرة الأخيرة :

متابعة تطوّر الأحداث المهمة وحوصلة البقية وتقديم توقّعات الغد .على أن تكون في حدود الربع ساعة في حال عدم ورود مستجدات.

وسنحرص في انتاج مضامين الأخبار على احترام أخلاقيات المهنة الصحفية و مبادئ الإعلام النزيه الحر والمتوازن الذي يترقبها المواطن من المرفق العمومي التلفزيوني.. والمواطن أي المشاهد هو مركز الإهتمام ولم يعد المشاهد يقبل اليوم ان تكون تلفزة المرفق العمومي تلفزة السلطة او التلفزة الرسمية.

7) إيجاد منظومة للتصرّف في الأرشيف التلفزيوني ومواصلة مشروع رقمته

يكتسي الأرشيف التلفزيوني أهميّة قصوى في عمل التلفزة ويعتبر عنصراً جوهرياً في إنتاج المحتوى الإعلامي كما أنّه يوفّر مساحات واسعة من البرمجة في القنوات. غير أن التعامل مع الأرشيف لم يرتقي إلى أهميته وقيمه حيث يعتمد مثلاً تسليم الأشرطة وإعادتها و البحث عنها على الطريقة اليدوية. ويتعيّن الإسراع باقتناء منظومة التصرف في الأرشيف التلفزيوني MAM وهو أمر متأكد لتنظيم الأرشيف وتخزين المعطيات. وسنعمل على إيجاد الإعتمادات لمواصلة مشروع رقمنة الأرشيف التلفزيوني الذي يشمل أكثر من ثلاثين ألف شريط موجودة على محامل قديمة لم تعد التلفزة تملك أجهزة لقراءتها باستثناء جهاز U-MATIC قد لا يتحمّل قراءة 9000 آلاف شريط من هذا النوع ونقلها على محامل رقمية وسنعمل على الإنطلاق بهذه الأشرطة والتحويل على خبرات من داخل المؤسسة في انتظار البحث عن موارد لرقمنة الأشرطة الموجودة على محامل أخرى ومنها أربعة آلاف شريط على محامل الفيلم 16 و 35 مم سنقترح نسخها في إطار التعاون مع وزارة الشؤون الثقافية من خلال التجهيزات الفيلمية المتوفرة في مقرّات شركة ساتباك في قمّرت لو توقّرت الإمكانية وسنطلب من الحكومة التفاعل مع هذا المشروع باعتبار أرشيف التلفزة من الأرشيف الوطني ويحفظ جزءاً مهماً من الذاكرة الوطنية والشعبية.

8) تطوير التعامل مع وسائل الميديا الجديدة

قطعت التلفزة أشواطاً في التعامل مع وسائل الإتصال الحديثة وشبكات التواصل الإجتماعي وهذا عمل ضروري لتصل التلفزة إلى المشاهد أينما وعن طريق العديد من الوسائط الحديثة تمده بالأخبار الحينية وتقدم له البرمجة وتمكّنه من مشاهدة البرامج خارج إطار شاشة التلفزة وتتفاعل معه وتستقصي رأيه . وسنعمل على تطوير التعامل مع الإعلام الجديد في التلفزة الذي تقوده ادارة الإتصال وتوفير الموارد البشرية اللازمة وخاصة من الصحفيين حيث هناك عزوفا منهم للعمل في موقع الواب وتحرير الأخبار، ممّا يجعل الموقع منقوصاً من المستجدات وغير ثريّ بالمضامين من إنتاج الصحفيين في المؤسسة. ونتطّع إبالترفيح في عدد المتفاعلين من الجمهور مع مختلف خدمات التلفزة على شبكات التواصل الإجتماعي والتطبيقات على الهاتف المحمول من خلال تطوير المحتوى.

9) تطوير التقنية.. تعميم الإنتاج والبثّ عالي الدقّة.

تحتوي التلفزة التونسية على تجهيزات تقنيّة متطورة واستوديوهات يمكنها استيعاب جميع الإنتاجات وسيكون العمل على توظيفها توظيفا سليما في حاجيات إنتاج البرامج وبالتنسيق الكامل بين جميع الإدارات والمصالح والتي يتعيّن تنظيمها على أساس النجاعة وعدم تداخل المهامّ وتشتتها. ويبدو ضرورياً وضع جميع الأسلاك التقنية تحت إشراف الإدارة التقنية بما في ذلك مصلحة التصوير التلفزيوني حيث هي حاليا تتبع إدارة التلفزة والأسلم أن تكون الفرق التقنية متناسقة تحت قيادة واحدة.

وتفخر التلفزة بأنّها تتوقّر على قدرات تقنيّة رفيعة في جميع القطاعات في التسيير والتنفيذ مستوعبة لعناصر العمل التلفزيوني ومواكبة لتطوّراته وسنعمل على تنمية مهارات التقنيين والمهندسين من خلال التكوين المتواصل حيث المستجّدات التكنولوجيّة تحدث باستمرار.

ولكن يسجّل نقص في التلفزة في مستوى المكوّن الأساسي للإنتاج وهم المصوِّرون وتقنيو المونتاج ويظهر ذلك بشكل يومي على مستوى الأخبار والإنتاج في المركز والجهات. وسنشتغل على إمكانية التعامل مع تقنيين في التصوير والمونتاج بصيغة إسداء خدمات لفترة زمنيّة محدودة في انتظار فتح باب الإنتداب في الوظيفة العموميّة وما ستسفر عنه الدراسة التي سنطلقها لعمليّة التطهير في التلفزة. وسنعمل في هذا الإطار أيضا على تكوين مصوِّرين تلفزيونيين وتقنيي مونتاج في مركز التكوين بالتلفزة من العاملين في المؤسسة الذين تقترب مؤهلاتهم من هذين التخصّصين.

ولم تعد تجهيزات التصوير تكفي حاجيات التلفزة خارج الاستوديوهات في الأخبار والإنتاج وسنقوم بشراء وحدات خفيفة للتصوير تفي بالغرض ولن تكون بأثمان مرتفعة وهي متوقّرة في السوق وهذا اجراء ملحّ وممكن انجازه.

وتعمل التلفزة حاليا على مشغل مهمّ يتمثّل في مشروع انتقالها التام إلى نظام البث عالي الدقّة HD حتى يشمل جميع تقنيات الإنتاج والبثّ خصوصا وقد اقتنت التلفزة في إطار هذا المشروع عن طريق قرض ياباني حافظتي فيديو عاليتي الدقّة وتمّ تجهيز جلّ

الأستديوهات بالنظام عالي الدقة إلا واحد من اثني عشر. ويتطلب تعميم الإنتاج والبث عالي الدقة تجهيز قاعتي البث النهائي للقناتين والقاعة المركزية لتوزيع الشارة بالنظام عالي الدقة لتعويض النظام الرقمي العادي وسيتطلب استكمال المشروع تمويلات مهمة سنعمل على الحصول عليها من الحكومة ولو على مراحل في السنوات الثلاث المقبلة حيث أصبح ملحا اليوم الإسراع تعميم النظام عالي الدقة على كامل التقنيات التلفزيونية انتاجا وبثا حتى تتحسن نوعية الصورة التي تصل إلى المشاهدين .

10) مستقبل القناة الوطنية الثانية

تم إحداث القناة الوطنية الثانية سنة 1994 تحت مسمى قناة 21 وقناة الشباب واتخذت تسميتها الحالية بعد الثورة وقد ظلت مضطربة تبحث عن هوية. وتولى إدارتها منذ 14 جانفي 2011 عدد من المديرين قد تكون فترة بقائهم لم تسمح لهم ببلورة تصوّرات دقيقة لهوية هذه القناة التي اتّخذت منحى القناة الجامعة الشبيهة بالقناة الوطنية الأولى، بل ودخلت حتى في منافسة معها، وكان من المفروض أن تتكامل معها. و لا يخفى أن هذه القناة تزخر بالعديد من الطاقات والمواهب، وسنعمل على دمج هذه الطاقات صلب القناة الأولى تنويعا للمضامين وإثراء للبرمجة. وبذلك تكون القناة الأولى القناة المركزية للمرفق العمومي التلفزيوني. وسيديرها مدير تنفيذي يركّز عمله على متابعة انتاج المضامين وتنفيذها وبثها ويساعده كاهية مدير يهتم بالشأن الإداري وتنسيق العمل .

وسيبقى مصير القناة الثانية رهين نقاش وتبادل للأراء والأفكار واستشارات داخل المؤسسة ومع المهنيين وأطراف مختلفة خارجها بمن فيها المجتمع المدني وسنشارك الجمهور في هذه الإستشارة وسيكون رأيه مهماً. وسنطرح هل ستكون القناة متخصصة في الأخبار أو في الرياضة أو في الثقافة وهل ستكون قناة جامعة بأغراض محدودة لا تتضارب مع القناة الأولى . وسيراعى في ذلك إمكانيات التلفزة وتوفر الموارد البشرية المتخصصة في المجال الذي ستكون عليه القناة. وسنعمل على تحديد هوية القناة الثانية من خلال تشكيل لجنة خاصة تتعهد بهذا الموضوع حتى إتمامه في ظرف لا يتجاوز الستة أشهر على أن تنطلق القناة في الصيغة التي سيتم التوصل إليها بداية سنة 2020 بعد تهيئة كل أسباب النجاح لهذه الإنطلاقة. ونعتقد أنّ الأفضل سيكون اعتماد قناة جامعة بتوجهات برامجية محدودة وربما الامكانيات تفرض ذلك حالياً.

وحتى ذلك الموعد سنعمل على التخفيض من حجم إنتاج هذه القناة واقتصارها على البث المباشر لمداومات مجلس نواب الشعب ونقل فعاليات المناسبات الوطنية وبث مباريات كرة القدم والرياضات الأخرى التي قد تحصل التلفزة على حقوقها. وإعادة بث أهم برامج القناة الأولى كما إعادة بث الأعمال التلفزية القديمة والتي لقيت نجاحاً لدى الجمهور في أغراض متعددة والدراما خصوصاً و الحفلات والسهرات التلفزية القديمة. مع محافظة القناة على برنامجها الرياضي الذي يعنى ببطولة الرابطة المحترفة الثانية في كرة القدم.

11) العلاقة مع النقابات الأساسية في التلفزة وتطوير العمل الإجتماعي وتحسين مناخات العمل.

تلعب النقابات الأساسية في التلفزة دورا مهما في تطوير عمل المؤسسة وسنطوّر التشارك معها في هذا المجال على أساس مراعاة مصلحة التلفزة كمرفق عمومي وإمكانياتها ومصلحة جميع أعوانها وسيكون للإدارة مع النقابات عمل مهم في عملية التطهير التي أشرنا إليها. كما سنشارك معها في تطوير مناخات العمل في المؤسسة وتحقيق العدالة بين الجميع وسنعول عليها لتحسيس الأعوان في مختلف المواقع بالمركز و الجهات للمشاركة الفاعلة في إصلاح المؤسسة وتطويرها ببذل مزيد من الجهد والعمل بحرفية وانضباط. وسنطلب من النقابات أن تكون متابعا دقيقا لأداء التلفزة و التنبيه إلى التجاوزات التي قد تحصل لتفاديها ومعالجتها في عمل تشاركي نعتقد أنه سيكون مفيدا للمؤسسة.

كما ستمّ تطوير التعاون مع فرع النقابة الوطنية للصحفيين في مؤسسة التلفزة باتجاه تحسين أداء الأخبار خصوصا.

وسنعمل على تفادي النقص الفادح في تأمين السلامة داخل المؤسسة وفي المواقع الخارجية التي يشتغل فيها أعوانها وسيتمّ تطوير برنامج السلامة وتكليف فريق دائم للإشراف عليه ومتابعته تفاديا لحوادث الشغل وتوفيرا لظروف مريحة للعمل وحماية للأعوان . وعلى سبيل المثال سنعمل على تأمين سلامة الفرق التلفزية في الملاعب الرياضية بالتعاون مع الأطراف المعنية

وسنحرص على توفير الوقاية اللازمة للمصوّرين خاصة وهم يشتغلون في جميع الظروف المناخية المستقرّة والمضطربة.

سنعمل أيضا على تطوير العمل الإجتماعي داخل المؤسسة بالحرص على الإلتزام بالمساهمات المالية للمؤسسة لفائدة تعاونية موظفي الإذاعة و التلفزة حتى تتمكن من التعهّد بمختلف خدماتها وخاصة منها تغطية مصاريف العلاج. وسنعمل على ايجاد صندوق إجتماعي قدر الممكن يقدم المساعدات للأعوان في الحالات المستعجلة و المستعصية و التي سيتمّ ضبطها تفاديا لأيّ تجاوزات.

وسنعمل على تكريم كلّ عون يحال على شرف المهنة بالقدر الذي يليق بما بذله من جهد في سبيل تطوير المؤسسة ونأسف لكون كثيرين غادروها ولم تتعامل معهم الإدارة بما هو مستوجب ولولا التفاف زملاءهم لغادروها في صمت كامل.

وسنرسي في المجال الإجتماعي علاقات مع جمعية قداماء الإذاعة و التلفزة المحدثة هذا العام وسنطوّر دعم الجمعية الرياضية حتى توسّع مجالات نشاطها.

(12) العلاقة مع مؤسسة الإذاعة

علاقة التلفزة بالإذاعة عريقة وقد جمعها نفس المقرّ طيلة واحد وأربعين وكان نجوم الإذاعة في والإعلام والتنشيط والموسيقى والتمثيل هم نجوم التلفزة ونتطّع إلى عودة هذه العلاقة وتوظيفها لما يفيد عمل المؤسستين ويثريه. وهناك في الإذاعة كفاءات في جميع المجالات يمكن أن تضيف إلى التلفزة والعكس صحيح

وهناك تعاملات بين المؤسستين يجدر دعمها وتطويرها في اطار اتفاقية شراكة أوسع تنصّ على التعاون في مجال الأخبار والبرامج والتقنيّة والدبلجة التي نسعى إلى إرسائها في التلفزة في مرحلة مقبلة. ويكون التعاون في مجال الأخبار بتبادل المعلومات حول الأحداث المتوقّعة والمستجدّة وخاصّة في الجهات والإستفادة من عمل الصحفيين في المؤسستين بطرق يقع تحديدها في الإتفاقية. ويسمح للصحفيين والمنشطين في المؤسستين في اطار تبادل الخبرات العمل هنا وهناك وفق شروط يقع ضبطها مع إعطاء الأولويّة للعمل الأصلي. سنعمل على أن تكون علاقة التلفزة بالإذاعة علاقة تكامل وشراكة تامّة.

الخاتمة

ركّزت في هذا البرنامج على ما هو ممكن تطبيقه فعليًا وحاولت بيان مشاكل التلفزة ومشاكلها الماليّة و الإداريّة خصوصًا بقدر من التفصيل حتى يتّضح الوضع الصعب للمؤسسة والذي سيرتكز الجهد باتجاه إصلاحهم التأكيد على أهميّة الإسراع باستكمال المكوّن التشريعي لهويّة التلفزة من حيث القانون الأساسي والتنظيم الهيكلي في ظرف لا يتجاوز منتصف العام المقبل على أقصى تقدير، وتحديد توجّه القناة الوطنيّة الثانية حتى تنطلق في الصيغة التي سيتمّ التوصل إليها منطلق العام 2020، وتأسيس مركز التكوين، وإتمام الإنتقال الكامل لمنظومة الإنتاج والبث عالي الدقّة بعد ثلاث سنوات. والقضاء على ديون المؤسسة في ظرف خمس سنوات لو لقيت المقترحات المقدّمة تجاوبا من الحكومة وقدرت الماليّة العموميّة على توفير الإعتمادات.

وسعت من خلال مضمون البرنامج الذي قدّمته إلى أن تكون التلفزة ورشة عمل مستمرة يساهم فيها الجميع بقدر إمكانياتهم ولن تكون هناك مستقبلا في التلفزة كفاءات مجمّدة مطلقا حيث سيدعى الجميع إلى العمل من خلال المجالات المتوفرة في المشروع وهي عديدة ومتنوّعة.

المهمّ تنظيم العمل والتخطيط بحيث لن يكون هناك مجال للصدفة . المهمّ العمل بحرفيّة على جميع المستويات وخاصة ما يتعلق بإنتاج المحتوى. التلفزة ليست إدارة بل هي مؤسّسة للإنتاج والإنتاج يتطلّب التخفيف عن الكراسي.

وقد يبدو في البرنامج كثرة التطلّعات دون التعبير عن خشية كبيرة من عدم بلوغها وخاصة فيما يتعلّق بالدراسات المزمع إنجازها في خصوص تطهير المؤسّسة والحقيقة حيث هناك فرصة مواتية اليوم للتلفزة لإسناد ما يقترحه البرنامج من مجالات للتطوّر والمتمثّلة في مشروع يقوده الإتحاد الأوروبي ويستهدف مؤسّسات الإعلام العمومي في تونس ومنها التلفزة وسنعمل على استغلاله قدر الإمكان في ما ينفع التلفزة وهذا المشروع هو مشروع PAMT يعرف بتسميّة MEDIA UP والذي يتواصل حتى جوان 2019.

لا أخشى عدم بلوغ الأهداف لأنني مقتنع بأنّ الجميع في المؤسّسة سيتفاعل مع هذا المشروع ويعمل على تبنّيه وبلورته وتطويره من خلال ما هو موكول إليه من وبما يملكه من قدرات مبدعة وسأعمل على ألاّ يكون عون دون مهمّة واضحة في التلفزة إلاّ بطبيعة الحال من هو زائد عن الحاجة ولم يستوعب التأهيل في وظيفة أخرى وستشمله عمليّة التطهير .

وأعتقد أنّ هذا المشروع الذي قدّمته قابل للتنفيذ رغم أنّي أتوقّع تعرّضه لصعوبات وهذا عاديّ جدا والمهمّ سيكون في المثابرة لتحقيق الأهداف المرسومة. واعتقادي أنّ من ضروريات نجاح المشروع تطوير أداء المسؤولين حيث سيكونون أقرب إلى رؤساء ورشات عمل يديرونها ويشتركون فيها.

أؤكّد أيضا أنّ التلّفة التونسيّة ستكون العام المقبل 2019 أمام مختبر مواعيد سياسيّة هامّة وهذا ما يحملها مسؤوليّة جسيمة وسيكون العمل بداية العام المقبل على التخطيط لهذه المواعيد والاستعداد لها من جميع الجوانب. وسيكون المرفق العمومي أمام اختبار مهمّ سيواجهه بكلّ نزاهة وصدق وحياد واستقلالية وانصاف.

مع الشكر على إهتمامكم

خالد نجاح

.

.